

خفضٌ قسري لأسعار نـفـط أرامكو إلى آسيا



ويأتي هذا التراجع القسري بعد أن دفعت الرياض بأسعار مايو إلى مستويات وُصفت بالمبالغ فيها، في محاولة لتعويض خسائرها، إلا أن هذه المقاربة ارتدت سلباً، مع تراجع الطلب العالمي وانسحاب عدد من كبار المشترين، ما يكشف خلا واضحاً في إدارة السياسة النفطية.

وبحسب التقديرات، قد ينخفض سعر الخام العربي الخفيف بما يتراوح بين 5 و12 دولاراً للبرميل مقارنة بشهر مايو، في انعكاس مباشر لتباطؤ الطلب بعد اضطرابات الإمدادات والتوترات المرتبطة بالعدوان الأميركي الإسرائيلي على إيران، وهي تطورات وجدت الرياض نفسها عالقة في تداعياتها الاقتصادية.

وتتعمق الأزمة مع لجوء الصين، أكبر مستورد للنفط السعودي، إلى تقليص مشترياتها إلى مستويات متدنية خلال مايو، في مؤشر على تراجع الثقة بالسياسات النفطية للمملكة، وتحول الأسواق الآسيوية نحو خيارات بديلة.

ويوضح هذا الخفض الاضطراري محدودة قدرة السعودية على فرض شروطها في الأسواق العالمية، ويؤكد أن سياسة رفع الأسعار استنادا إلى التوترات الإقليمية لم تؤدِّ سوى إلى نتائج عكسية، عمّقت الضغوط على الاقتصاد، وزادت من هشاشة موقع المملكة في سوق الطاقة الدولي.